الفصل العاشر

المحتويات:

- الدراسات السكانية في لبنان
- الدراسات الأكاديمية في الجامعة
- النماذج والأسلوب المنهجي
- الدراسات السكانية ما بين النظرية والواقع
- تحليل الصعوبات التي تواجه الباحثين

obeikan.com

obeikan.com

الدراسات السكانية في لبنان

أدى الاهتمام بالمسائل السكانية في معظم دول العالم المتقدمة إلى تكثيف برامج التخطيط ورسم السياسات والتوعية. فهناك حاجة ماسة إلى الدراسات والنظريات التي تساهم في مساعدة الأفراد والمجتمعات على تفهم أسباب المشاكل في مختلف القضايا السكانية والتعريف بأثر هذه المشاكل على حياة الأفراد والمجتمعات.

ونتيجة هذا الاهتمام تم تأسيس بعض المنظمات الدولية التي تُعنى بالقضايا السكانية، للقيام بدراسات وإجراء التعدادات للسكان وتدريب فنيين للقيام بهذه المهام، وتم إدخال هذه القضايا ضمن المناهج التربوية. ومنذ أوائل السبعينات ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم معونات مالية وتقنية لدعم البرامج السكانية.

وقد أصبح من المتعذر قيام أي مشروع تنموي دون الارتكاز على دعائم إحصائية، فالتعداد هو بمثابة صورة رقمية للواقع، فهو يمد الدارسين والباحثين بالمعطيات الدقيقة التي تساعد على كشف الوقائع وتحليل الظواهر الديمغرافية ومعرفة مدى تفاعلها مع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فعلم السكان يجب أن يقارن ما بين. الإمكانيات المتوفرة في الحاضر والحاجات الضرورية للمستقبل. عن طريق تحليل البيانات، وهذا يعتمد على قدرة علماء الإحصاء والمحللين في إعطاء بيانات دقيقة كي يتم التوصل إلى نتائج علمية منطقية تساهم في إيجاد حلول لمختلف القضايا السكانية.

رغم هذا التطور الحاصل على مستوى العالم في العلوم السكانية والإحصائية لا زالت هناك بعض المجتمعات تفتقر إلى الدقة في مجال التعداد، والبعد عن الشمول والموضوعية في تحليل البيانات. ومن المؤسف القول إن لبنان

وهو البلد الوحيد ضمن هذه الدول التي تفتقر إلى التعداد والى سياسة سكانية واضحة المعالم، فلبنان لم يقم بتعداد سكانه منذ العام ١٩٣٢. ولذلك يصعب تنفيذ أي مخطط إنمائي نظراً لغياب المعطيات الإحصائية اللازمة.

وبعض الدراسات السكانية في لبنان إن وجدت تهدف إلى تقديم معلومات وأرقام لطبيعة غير علمية، ولإغراض تجارية أو سياسية في هذا البلد الذي يفتقد إلى نظرة اجتماعية ووطنية موحدة؛ ولهذا ظلت معظم هذه الدراسات بعيدة عن الموضوعية والواقع، ولم تساهم في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية القائمة، وكل ذلك بسبب الواقع السياسي المتأزم الذي يعتمد على المحاصة والطائفية، والذي يحرم هذا البلد من قيامه ونهضته، ويعمل على تكريس مصالح ذوي النفوذ وكبار الموظفين والرأسماليين فقط، ولا يساهم في حل مشاكل آلاف الكادحين والمشردين الذين يعانون من الفقر أو المرض أو التشرد.

إن أزمة المشاريع الإصلاحية ليست بالضرورة نتيجة أسباب مالية بل هي أزمة نتيجة الواقع السياسي الحالي، ونتيجة عدم إعطاء أهمية لمعظم الدراسات الجريئة التي تتعرض بدورها إلى جميع الضغوط والقيود في ظل النظام السياسي القائم.

إن الواقع السكاني في لبنان يحتاج إلى تربية سكانية واضحة مبنية على أسس علمية وموضوعية، وتنفيذ السياسة السكانية يتطلب شروطاً محددة أولها القرارات السياسية والتنفيذية، ويتطلب إعداد كوادر بشرية تتحمل المسؤوليات والمهمات، ويُفترض على الباحث في علم السكان أن يكون على معرفة واسعة بمختلف العلوم منها الاجتماعية ومنها علوم الحياة والاقتصاد والجغرافيا والبيئة وغيرها وعليه أيضاً أن يعرف بشكل دقيق طرق التحليل والتفكير المنطقي، وهذه الكوادر المدربة والمؤهلة نادرة.

وفي معظم الدول المتطورة أُدخلت هذه القضايا ضمن المناهج التربوية، في مؤتمر بوخارست للسكان عام ١٩٧٤ تم التوصل إلى بعض التوصيات منها ضرورة إدماج العناصر والبرامج السكانية في البرامج والخطط الاجتماعية والاقتصادية الشاملة مع إنشاء وحدة خاصة على مستوى عالٍ في الهيكل الإداري الوطني للدولة المعنية لتتعلم كيفية التعامل مع المسائل السكانية وأن تضم هذه الوحدة أشخاصاً من ذوي الخبرة والكفاءة بالدراسات السكانية والعلوم الأخرى المتصلة بالسكان ومدربة على القيام بدراسات مستندة إلى حقائق ومعلومات واقعية عن السكان تساهم في إيجاد الحلول لبعض المشاكل. إن إدخال التربية السكانية ضمن مناهج الدراسة يساعد بشكل ملحوظ أبناء المجتمعات على تعلم كيفية اختيارهم لمجال عملهم بما يتناسب واحتياجات التنمية والمجتمع. ولكن التربية السكانية تتأثر بالسياسة السكانية للبلد، وتتأثر بمعتقدات الشعب واتجاهاته، ولهذا هناك صعوبة في نشر وتحديد الأهداف أو التعبير عنها. ومعظم القرارات التي يتخذها الأفراد تؤثر في نوعية حياة الجماعة، مثلاً القرارات المتعلقة بعدد الأولاد، أو بطريقة الاستهلاك، ونوعية العمل، والهجرة، وغيرها من القرارات التي تساهم في رفع مستوى المعيشة أو خفضه. ومنذ أوائل السبعينات ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم معونات مالية وتقنية لدعم البرامج السكانية، وقد أصبح من المتعذر قيام أي مشروع تنموي دون معطيات إحصائية نظراً لارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتعداد هو بمثابة صورة رقمية للواقع وهو يمد الباحثين بالمعطيات الدقيقة التي تساعد على كشف الوقائع وتحليل الظواهر الديمغرافية فعلم السكان يجب أن يقارن ما بين الإمكانيات المتوافرة في الحاضر وبين الحاجات الضرورية للمستقبل وهذا يعتمد على قدرة المحللين وعلماء الإحصاء.

ورغم هذا التطور الحاصل على مستوى العالم في العلوم السكانية والإحصائية ما زالت هناك بعض المجتمعات تفتقر إلى الدقة في مجال التعداد، ومن المؤسف القول أن لبنان هو البلد الوحيد الذي لم يقم بتعداد سكانه منذ العام ١٩٣٢، وعدم توافر البيانات الإحصائية من أهم الصعوبات التي تعترض إجراء الدراسات ومعظم خطط التنمية تتطلب أساساً إحصائياً، فحجم السكان أو عدد السكان له علاقة مباشرة بأحوال الناس من حيث الاكتفاء الذاتي وتوزيع الحصص والموارد.

جدول رقم (٤) عدد سكان بعض الدول والكثافة لعام ١٩٩٧[١]، ومعدل النمو السكاني للفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠

دول متقدمة				دول متنامية			
الدولة	عدد السكان	الكثافة	معدل النمو	الدولة	عدد السكان	الكثافة	معدل النمو بالألف[٢]
كندا	٣٠,١٠٠	٣	٤ بالألف	غواتيمالا	١١,٢	١٠٢,٩	٢٩ بالألف
الولايات	٢٦٧,٦	٢٨,٦	٨	الكاميرون	١٣,٩	٢٩,٢	٢٨
المتحدة				الصين ش.	١٢٣٦,٧	١٢٨,٨	٩
الاتحاد الروسي	١٤٧,٥	٨,٦	٣ ـ	مصر	٦٤,٨	٦٤,٧	٢٥
سويسرا	٧,١	١٧٢	٧	مدغشقر	١٤,١	٢٤	٣٢
انكلترا	٥٩	٢٤١	١٠	موزامبيق	١٨,٤	٢٣	٢٧
فرنسا	٥٨,٦٠٠	١٠٦,٣	٣	تونس	٩,٣	٥٦,٨	١٨
المانيا	٨٢	٢٣٠	٣	الأرجنتين	٣٥,٦	١٢,٨	١٢
النمسا	٨,١٠٠	٩٦,٦	٦	بوليفيا	٧,٨	٧,١	٢٤
السويد	٨,٩٠٠	١٩,٨	٣	البرازيل	١٦٠,٣	١٨,٨	١٣
إيطاليا	٥٧,٤	١٩١	٥ ـ	باراغواي	٥,١	١٢,٥	٢٦
اليابان	١٢٦,١٠٠	٣٣٤	٢	هندوراس	٥,٨	٥١,٧	٢٨
هولندا	١٥,٦٠٠	٤١٨	٥	باكستان	١٣٧,٨	١٧٣	٢٧
بلجيكا	١٠,٢٠٠	٣٣٤	٣	لبنان (تقدير)	٣,٩	٣٧٥	٢٠
النرويج	٤,٤٠٠	١٣,٦	٤	الهند	٩٦٩,٧	٢٩٥	١٦
الدانمراك	٥,٣	١٢٣	٢	الفيلبين	٧٣,٤	٢٤٥	٢١
				العالم	٥٨٤٠,٥	٤٣,٦	١,٤

(١) Images economiques du Monde Paris 1998.

(٢) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٧ ص ١٩٤ و٢١٨.

تأثير الحرب على الواقع الديمغرافي:

إن الحرب ساهمت في تغيير كامل للبنية الديمغرافية وسببت أيضاً كارثة اجتماعية لا تقتصر على النواحي المادية فقط بل تتعدى ذلك إلى قضايا إنسانية.

"إن الحرب مشكلة ملحة، تسبب الموت والدمار والانحطاط. أحداث مأساوية خلفت أكثر من مئة وخمسين ألف قتيل، و مئة ألف معاق، وآلاف الأرامل والأيتام والمشردين، وانتشار أمراض تعاطي المخدرات والإدمان، والأمراض العصبية والنفسية".[1] مما أعاق عمليات التنمية، وازداد عدد العاطلين عن العمل وتعززت كافة أشكال العنف، وكل ذلك كان نتيجة أخطاء بسبب الواقع السياسي. وبعد سنوات طويلة من الحرب المؤلمة التي خلفت هذه الكوارث باتت الحاجة ضرورية ومُلحة للقيام بدراسات تنموية، وأبحاث معنية بالأمور التي تمثل خطراً على كيان الدولة والمواطنين، وخاصةً المواضيع المتعلقة بالعنف والإجرام والفقر وغيرها. ولا شك بان الحرب والانقسامات الطائفية قد أثرت بشكل مباشر على الواقع الديمغرافي فأدت إلى تغيير كامل في البنية الديمغرافية، وسببت الكوارث الاجتماعية، التي لم تقتصر على النواحي المادية فقط بل طالت كل النواحي الإنسانية.

ولا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من أخطار الجريمة دون معرفة الأسباب والدوافع، وقد أثبتت معظم الدراسات أن معدلات الجريمة ترتفع في المجتمعات التي تحتوي على تراكيب اجتماعية متناقضة، كالتي تتسم باتساع الفرق في الدخل بين المواطنين، فاختلال التوزيع يؤدي إلى زيادة الفرق بين الطبقات الغنية والفقيرة وهذا الفرق يعزز الكراهية الباطنية التي تقود إلى صراع لا ينتهي يحرض على العنف، وهناك نظريات مهمة تقول بأن العوامل الاقتصادية هي العلة الأولية لجميع الحروب، تليها الحروب الاستعمارية السياسية أو السلطوية.

هناك العديد من الدراسات عملت على تصوير واقع الحرب المؤلمة بكل تفاصيلها، منها دراسة عن بيروت ما بين(١٩٧٥- ١٩٩٠) تحت عنوان " مأساة

---

1 علي فاعور بيروت (١٩٧٥- ١٩٩٠) التحولات الديمغرافية والاجتماعية و الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجغرافية للنشر ١٩٩١.

شعب وأرض" تضمن هذا الكتاب دراسة تحليلية مفصلة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت بيروت في مرحلة الثمانينات والتسعينات:

"جاءت هذه الدراسة لتعاين تكاليف الحرب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وقد مثل هذا الكتاب محاولة متفردة، المؤلف تحول إلى مصور حين اكتشف عجز الأرقام مرة واحدة ،في تصوير الواقع. فكيف تعبر الأرقام عن أسرة مسكنها ملجأ بين الركام وخلف أكياس الرمل ووراء الجدران المهدمة... وكيف تروي الأرقام حكاية أسرة ذهبنا لمقابلتها في خطوط التماس الأمامية، دون أن نعرف أنها كانت تدفن زوجها منذ ساعات... وكيف تفسر الأرقام حالة فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تتحدث بصراحة عن مهنتها في تجارة المخدرات، وتروي كيف تشردت بعد وفاة والديها وزواج أختها...بل كيف تواسي الأرقام حالة أسرة ذهبنا لاستكمال الاستمارة ومتابعة التحقيق معها بعد توقفنا لأسباب أمنية، ففوجئنا بوفاة الأم التي قتلها القناص منذ يومين، لقد سمعنا الكثير عن القنص الذي يرعب المقيمين في خطوط التماس وحيث لا توجد للشوارع أسماء بل عناوين مكتوبة بخط اليد تحذر من خطر القناص..." هذا التعبير الدقيق عن الوضع الديمغرافي الاجتماعي يأخذنا إلى هناك حيث اختفت كل العناوين ولم يبقى غير الخطر والرعب، هذه الصور تُشعرنا بهول الدمار وحجم الغدر، وأحياناً نكاد نسمع جلبة البؤس التي تسود في الشوارع والأزقة ، في هذه الدراسة جاء الدمج بين الديمغرافية الوصفية والديمغرافية الكمية بقصد استكمال الصورة وجعلها حية لإظهار الواقع بكل أبعاده المادية والإنسانية. "هل يمكن لباحث اجتماعي أو ديمغرافي أن يكتب قصة بالأرقام والبيانات، أن يروي حكاية اجتماعية عاشها، أو يصف شكوى سمعها أو مأساة رآها، فيغير الخطة ويبدل الأهداف التي وضعها، ليواجه الحقيقة كما هي في الواقع، ثم يتابع بحثه وهو ينفذ مسحاً إحصائياً حول أوضاع الناس والقوى العاملة المهاجرة والمهجرة من وطنها. هل يمكن

لجغرافي يسعى لدراسة أن يتحول إلى رحالة يصف المشاهد ويدون الأحداث حسب تسلسلها في الزمان والمكان، ... لقد تساءلت كثيراً وأنا أتنقل بين أثينا، وليماسول ونيقوسيا ولارنكا، هل تستطيع الأرقام والبيانات أن تعبر عن قضايا الناس وأحوالهم بينما هم مشردون، وبعضهم ينام أمام أبواب السفارات والقنصليات .للحصول على تأشيرة دخول إلى عالم جديد، سعياً لتفادي الأخطار التي تلاحق الناس في وطنهم".[1]

كانت موجات الهجرة القسرية من أهم انعكاسات الحرب على الأوضاع العامة في لبنان أثناء الأحداث، وموجات النزوح والفرز السكاني الطائفي، وموضوع هذه الهجرة كان له أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. التهجير الذي طال معظم المناطق وتسبب بتشريد آلاف الأسر أدى إلى أزمات اجتماعية واقتصادية أثرت في تركيب المجتمع اللبناني. "تبدو هذه الدراسة جديرة بالاهتمام بل إنها مثيرة أحياناً للباحث الذي عايش الأحداث وتهجر مع المهجرين وعاش مأساة الحرب بفصولها وتفاصيلها كاملة بل كأنها مصيدة للبحث العلمي، وهي أشبه بالمغامرة فهي اكتشاف المجهول من التحولات، ومرافقة أحداث التهجير في الخرائط والأرقام..."[2]

هذا الواقع المذري أدى إلى انهيار الدولة بكل ما فيها من قطاعات. وحل القتال مكان السلم لتسيطر العصبيات والقوة والفوضى مكان النظام والأمن. وضعف الدولة وانهيارها ساهم ازدياد الفوضى بشكل كبير.

"وعندما انهارت الدولة أمام تفاقم النزاعات والفتن الدامية بدأ يتغير وجه العاصمة، الأحراج التي تركت لتكون الرئة التي تتنفس منها المدينة تحولت

---

1 د.علي فاعور، الهجرة البحث عن وطن، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الجغرافية ١٩٩٣ ص ٩.

2 د. علي فاعور، جغرافية التهجير، الطبعة الأولى، بيروت المؤسسة الجغرافية ١٩٩٣ ص١٠- ١١.

لاستقبال الفقراء المهجرين والمشردين والنازحين من قراهم... فأصبحت كقرية فقيرة مثقلة بأعباء الحرب حيث لا ماء ولا كهرباء".[1]

تأثير الحرب على السكان:

لقد كشفت الدراسات التي تناولت تأثير الحرب على السكان في لبنان عن نتائج مخيفة وخاصةً على الأطفال والمراهقين، "وفي دراسة **(macksoud,1988)** أجريت على ٢٢٠٠ طفل موزعين على عشر مدارس في مختلف أحياء بيروت الكبرى تبين أن ٩٦٪ من هؤلاء الأطفال تعرضوا لحادثة صادمة واحدة على الأقل، وإن الطفل اللبناني قد خَبِرَ في حياته بالمتوسط خمسة إلى ستة أنواع مختلفة من الأحداث الصادمة، ... كما وجدت الدراسة أن حوالي ربع الأطفال اللبنانيين قد فقدوا شخصاً مقرباً منهم، أو انفصلوا عن أهلهم وذويهم أثناء الحرب."[2] وهذا ولَّد شعوراً عميقاً بعدم الأمان، وحالة من القلق والكوابيس وغيرها من مظاهر الانفعال والتوتر، كما تشير معظم الدراسات أن أكثر من نصف الأطفال المقيمين في بيروت كانوا يشتكون من أمراض جسدية ناشئة عن إضطرابات نفسية وعاطفية **(ayyoub,utman-& najjar,1986)**

تعتبر التجارب والخبرات أساساً للتوافق والسلوك. معظم المواطنين الذين تعرضوا أثناء الحرب لصدمات وضغوط يعانون من حالات عصبية وانفعالية، ومن خلال تأثير هذه الاضطرابات يمكن تفسير الكثير من المشكلات الاجتماعية والتربوية والنفسية في المجتمع؛ فهل حقق لبنان من هذه الحرب فوائد أو مكاسب؟ بقدر ما سُفك فيها من دماء، وبقدر الخراب والوحشية التي لا يمكن تبريرها. حين نتجاهل هذه الصور الفظيعة ولا نأخذ منها عِبرة

---

1 د. علي فاعور، بيروت (١٩٩٠- ١٩٧٥) مرجع سابق ص ١١٣.

2 عالم الفكر، العدد ٢ المجلد ٣٦، ٢٠٠٧ .

نعمل على تكريس الخطأ، ونُشَرِعُ التقاتل بين الإنسان والإنسان، كما عند الحيوانات المفترسة المتوحشة، بل هو أكثر ضراوةً وعدوانية بسبب التسلح، ولا يمكن لأي إنسان عاقل أن يقبل بهذه الوسائل المرعبة والبشعة التي باتت تهدد مصير العالم أكثر من أي شيء آخر.

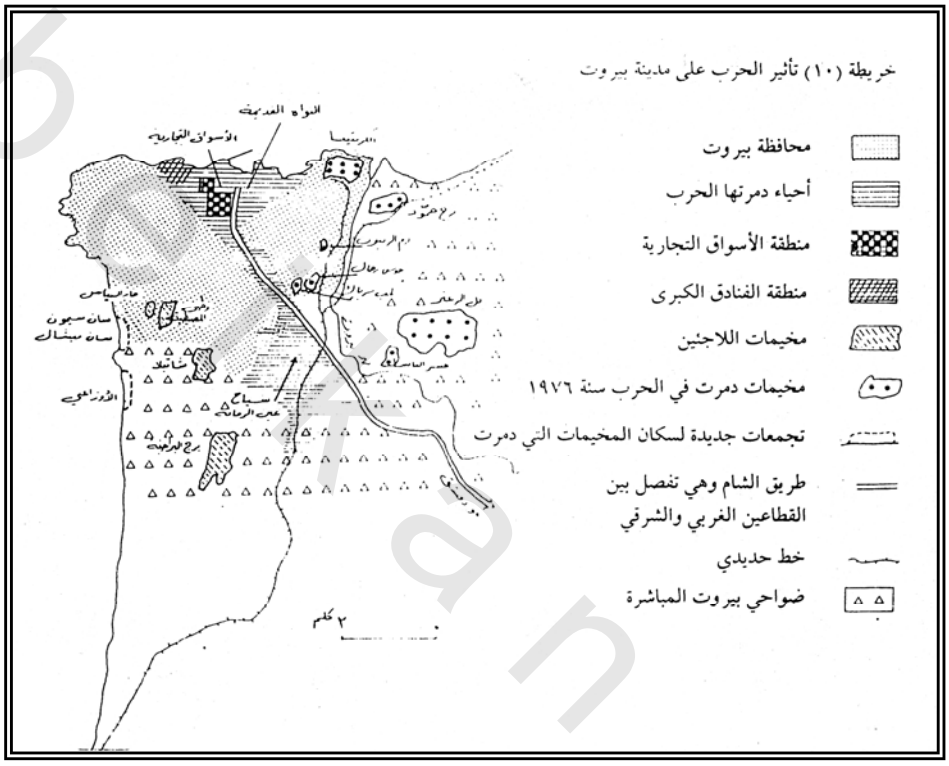

الدراسات السكانية في الجامعة

إن الأمم المتحدة كانت قد أقرت قبل العام ١٩٧٥ إنشاء مركز ديمغرافي ملحق بالجامعة اللبنانية ولكن بفعل الحرب غُيب هذا القرار، رغم الحاجة الضرورية إلى مركز ديمغرافي وخاصة في المسائل التي لها طابع إحصائي. "ونحن نعاني منذ أثني عشر سنة من فوضى بالأرقام... والدراسات تتضارب والتي في أغلب الأحيان تهدف إلى تقديم معلومات وأرقام لغير طبيعة علمية..." هذا ما صرح به أستاذ الدراسات السكانية في الجامعة اللبنانية خلال المؤتمر

الوطني الثالث للسياسات السكانية في لبنان في ٥ كانون الأول ١٩٨٧مع هذا الغياب للسياسة السكانية الواضحة ومع عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة هل يمكن القول إن البحث العلمي في الدراسات السكانية يقوم على الموضوعية؟ أم إنه يرتبط بمواقف نظرية وطرق منهجية توجهه وتؤثر في نتائجه؟

إن مهمة إعداد مجموعة من الباحثين الأكفاء والقادرين على متابعة القضايا الإنسانية التي يتعرض لها المجتمع هي مهمة جديرة بالاحترام، وهذا يشكل موضوع بحث مهم للغاية. ولكن ما مدى أهمية المسائل السكانية في بلد يفتقد إلى السياسات السكانية الواضحة، ويفتقد إلى نظرة اجتماعية ووطنية موحدة.

إن الاهتمامات الشخصية تؤثر في اختيار المعلومات وفي تحرير النتائج لأن الباحث سواء كان طالب أم متخصص هو فرد من المجتمع الذي تربى فيه وتأثر بأفكاره وثقافته، مما يدفعه أحياناً إلى إصدار أحكام مسبقة غير مدعمة بالأدلة. فهل يوجد باحثون موضوعيون، وهل كان طلاب الاختصاص في علم السكان قادرين على حمل هذه المسؤولية ؟ وهل تمكنوا من رصد المؤشرات المستجدة على المجتمع اللبناني مع بداية العام ١٩٨١ تاريخ افتتاح قسم الديمغرافيا، وبداية ظهور الأبحاث في اختصاص علم السكان في الجامعة. وهذا التاريخ يترافق أيضاً مع بداية عمليات تهجير واسعة كانت تحدث في بعض المناطق اللبنانية نتيجة الحرب، ونتيجة الاجتياح الإسرائيلي للعاصمة بيروت عام ١٩٨٢. وقد نتج عن هذا الاجتياح، تدمير، وتهجير أبناء الوطن، ومآس لا تُحصى طالت مختلف المناطق، وأدت إلى تعطيل المؤسسات ومعظم المرافق الحيوية، وأُقفِلت أكثر المدارس، وتشردت مئات العائلات، وتعززت كافة أشكال العنف والإجرام، وازداد عدد العاطلين عن العمل، فتشكل نسيج ديمغرافي ملفت للنظر.

إن مجتمعنا بحاجة ماسة إلى باحثين ومحللين موضوعيين للمساهمة في إيجاد حلول لكثير من المشاكل الاجتماعية والبيئية؛ فهل يمكن تحفيز ودعم الطلاب مثلاً للقيام بهذه المهمة أم إن هناك صعوبات منهجية أو تقنية قد تحول دون ذلك؟. وهل يمكن دعم الطالب معنوياً كي يتمكن من القيام بدراسة موضوعية حتى ولو كانت قدراته متواضعة؛ لأن الفطرة أحياناً قد تقود الإنسان إلى الهدف مباشرة، بينما على العكس هناك بعض المنهجيات الصارمة تؤدي إلى تقييد الطالب وتحجيمه فتضيع الفكرة، وأحياناً يتم التخلي عن البحث. فهل كان باستطاعة طلاب الاختصاص وصف الواقع ليعطوا المعنى الحقيقي لكلمة ديمغرافية، وخاصة أن هذا الاختصاص يتميز بتنوع المعارف نظراً لكون الطلاب من اختصاصات متنوعة؛ وهل وفق كل منهم على تسخير قدراته العلمية في دعم هذا التخصص الذي يهتم بمختلف قضايا السكان التي تمثل خطراً على كيان الدولة وعلى المواطنين، أم إن هذه الأبحاث ظلت بعيدة عن الواقع؟.

من واجب الجامعة أن تدرب طلابها على البحث وأن تزودهم بالمعرفة، وليس هذا فحسب بل من واجبها أن تساهم في التخطيط في كل حقل من حقول المجتمع. والعاملين في الدوائر والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ وتقويم الخطط يجب أن تعدهم الجامعات. لقد أصبحت الجامعة في عصرنا إحدى أهم الركائز في تطور المجتمعات، وتوسعت وظائفها وتعددت مهماتها، ولذلك لا بد من تركيز الاهتمام على أفراد هيئة التدريس والعمل على رفع كفاءتهم التعليمية والبحثية كي يتمكنوا من القيام بدورهم التوجيهي على أكمل وجه.

التنقيب أو البحث يتطلب في أكثر الأحيان المغامرة وهذه المغامرة قد تؤدي إما إلى خيبة الأمل وإما إلى فتح آفاق جديدة. والطالب الذي يسعى لنيل العلامة فقط لن يغامر وسيحاول استظهار ما حفظه من أستاذه كي يحصل

على تقدير، فالمعرفة لا تكون بالحفظ والصم بل بالقدرة على العمل والتطبيق، وأحيانا يتم التركيز من قبل بعض المدرسين على نظريات علمية قديمة بات مشكوك في صوابها وقد تكون مضللة في كثير من الأحيان، مما يساهم في تعميق الهوة بين الواقع والنظرية.

"وإذا كان المطلوب الحصول على العلامة فقط ستتحول الجامعات والمدارس معمل للإفادات وبالتالي ستنتفي قيمة البحث والعلم، وستتحول روح البحث إلى تنظيم معلومات أكثر مما تتحول إلى اكتشاف تلك المعلومات بحد ذاتها والأغلبية الغالبة للطلاب لا تطالع إلا مقررات ذات مردود... وهكذا تقتصر الدروس حتى بالنسبة لأفضل الطلاب على دراسة بعض المواضيع البارزة لدى التقدم للامتحان ففي عصرنا هذا نلاحظ إن المعلومات العلمية تتغير بسرعة هائلة، والمعرفة تتجدد باستمرار، ولذلك على الإنسان الناضج مواكبة التطور عن طريق استيعاب المعارف الدائمة التجدد، مما يمكنه من مواجهة الصعوبات، إن القابلية للتعلم هي المطلوبة وليس التحجر الفكري وعدم المرونة"[1].

إن الإحصاءات التي يقوم بها الطلاب والمدرسين في المعاهد والجامعات تُعتبر مصادر ثانوية في حال عدم توفر البيانات، ولكن من المؤسف حقاً عدم إعطاء الأهمية الكافية لمثل هذه الدراسات في لبنان، كل البيانات الصادرة عن أكاديميات العلوم في البلدان المتطورة تُؤخذ بعين الاعتبار وهناك برامج لدعم الابتكار ودعم الكوادر البحثية وهناك مخصصات تُعطى للباحثين لتشجيعهم ولتحديد احتياجات المجتمع، ولكن في لبنان هناك فجوة بين الأكاديميين والاحتياجات الاجتماعية لأسباب سبق الإشارة إليها؛ من مهمات الدولة أولاً الحفاظ على الأمن ثم تمويل النفقات للتنمية والإشراف على وضع

---

1 فلاديمير كورغانوف، البحث العلمي الطبعة الأولى ترجمة فاضل يوسف وميشال، بيروت منشورات عويدات، ١٩٨٣.

الخطط ودعم الكوادر البحثية، ولكن حين تكون الدولة من البلدان التابعة أو خاضعة لإرادة بعض المستثمرين، وحين تكون تحت وطأة الديون الخارجية المتراكمة التي تُمسك بخناقها وتؤدي إلى عجز في حساباتها الجارية لن تتمكن من تخصيص ما يدعم المبادرات الفردية والمقترحات والأفكار، ويصبح همها إيجاد طرق لتغطية خدمة الدين.

ولكن هل توجد لدى الطالب الباحث قدرة على التحدِ والمواجهة لكافة الصعوبات أم انه مضطر للاستسلام واعتماد حلول – قد تكون ملتوية أحياناً – للخروج من الورطة وللحصول على علامات جيدة؛ لا شك أن الطالب يواجه صعوبات عديدة أثناء القيام بالبحث، إن بعض الصعوبات أحياناً تحفزه للتقدم وأحياناً تدفعه لليأس، دائماً هناك تحديات، وقدرة الطالب تتضح في كيفية تجاوزه لهذه التحديات، ومن أهم الصعوبات التي تواجه الطالب هي تحكم المشرف وفي كثير من الأحيان يكون هذا التحكم بشكل تعسفي وبعيد جداً عن المنطق؛ فالطالب هو الشاهد الأول على الظاهرة التي يعمل على تحليلها، ومسؤولية المشرف هي تحفيز الطالب ومراقبته لمعرفة مدى قدرته على التحليل، وليس من حق المشرف أن يسبب الإحباط للطالب، وكثيراً ما يكون انسحاب بعض الطلاب وتخليهم عن البحث بسبب تصلب المشرفين، ومن المدهش القول أن بعض الأساتذة يرفضون البحث قبل قراءته والبعض منهم حضروا جلسات المناقشة وهم غير مطلعين على تفاصيل الرسائل أو الأبحاث؛ وبالتالي كان الحكم غير منصف وبمنتهى السطحية، ولم يُفسَح مجال للطالب كي يناقش!، هذه الأمور حصلت فعلاً، وكانت الدافع الأول الذي وجهني للخوض في موضوع شائك معقد يلزمه دراسة واسعة ووقت طويل وقدرة على المواجهة. وإذا كنا معنيين في هذا البحث بإظهار حقائق موضوعية تكون الغاية علمية فقط، وليس الهدف التقليل من شأن أحد، فالباحث الموضوعي يكسب احترام الآخرين وثقتهم. **" فلم يكن عالم العلوم البحتة أو**

دارسها يلتزم إلا بمسؤولية واحدة تتجاوز مسؤوليات أي شخص آخر إلا وهي مسؤولية البحث عن الحقيقة." (كارل بوبر).

للإشراف دور أساسي في تشكيل وتنمية الكثير من الطاقات الكامنة لدى الطلاب. "المعرفة هي مزيج من العلم والخبرة، وما يتناقله الناس بالانطباع والتقليد، وعلى ضوء المعرفة يتم التخطيط، ومؤسسة المعرفة بالدرجة الأولى هي الجامعة، من اسمها هي ما يجمع الكل الفكري والتربوي والتخطيطي وعليها إنتاج أجيال بالمستوى الحضاري الذي يتطلع إليه المجتمع، فهي تُنتج من بين أساتذتها وباحثيها العلماء الذين يطورون المعرفة ويدفعون بالعلوم إلى الأمام، كما يقومون على التخطيط والتقييم... فصورة الجامعة صورة الحاضر والمستقبل وما يتطلع المجتمع، والمجتمع الذي يُخرج رجالاً للعالم يحكم العالم، أما المجتمع الذي لا يُخرج رجال الوطن من جامعته فلا يضمن سيادته واستقلاله، ولا يكفل تنفيذ برامجه وخططه... أو ليس جميلاً ومفيداً أن يشتغل باحثونا أساتذة وطلاباً على مشاريع واقعية حقيقية تستفيد منها مؤسسات جديرة طموحة كالجيش، وكذلك سائر المؤسسات، بدل أن يشتغل الباحثون على أبحاث ودراسات ذات مواضيع هامشية مكررة حتى تُصبح سخيفة في أكثر الأحيان فيتحول البحث العلمي إلى طنين وهدر؟."[1]

ولكي نتوصل إلى نتائج ملموسة ودقيقة حول طبيعة الدراسات المعتمدة كمراجع لجميع الطلاب ضمن الجامعة عمدنا إلى القيام بإحصاء دقيق لكافة الأبحاث السكانية الموجودة في الجامعة اللبنانية قسم الديمغرافية منذ تأسيسه في بداية الثمانينات حتى العام ٢٠٠٢. وبعد الإطلاع على الطرق والمنهجيات المتبعة، ووسائل جمع البيانات، والطرق المستخدمة في تحليل النتائج، وصياغة المواضيع، والتدقيق في الملاحظات المسجلة عن الصعوبات

---

1 استطلاعات الرأي العام: التقنية والتجارب المحلية. مرجع سابق.

التي واجهها الطلاب عند القيام بخطوات البحث تمكنا من تسجيل بعض هذه الملاحظات التي قد تساعد على فهم أسباب الفوضى التي تحول دون الحصول على مهارات تساهم في بلورة بعض المعلومات المهمة لتكون بمثابة ركائز بحثية مفيدة، وتشكلت لدينا استنتاجات عن الأسباب التي حالت دون تطور هذا الفرع في الجامعة.

في كل دول العالم المتحضر تُعطى أهمية كبرى للدراسات الجامعية، ولكن من الواضح أن طبيعة البرامج التعليمية تتأثر بالسلوك السياسي والأيديولوجي عند انتقاء المعلومات ووضع البرامج، وبسبب ذلك لا يتم إعطاء بعض الدراسات التي يقوم بها الطلاب حقها. إن معظم الدراسات في الجامعة كانت إما دراسات ميدانية ضمن المنطقة الجغرافية القريبة من مكان إقامة الطالب، أو دراسات نظرية لموضوع محدد جداً وبطرق لا تحقق أية نتائج لأنها تكرار لمواضيع قد استُهلِكت تماماً، وأكثر هذه المواضيع بعيد كل البعد عن ثقافة الطالب وخبراته. فهل يمكن للطالب غير المتمرس بأمور البحث والذي يفتقر للتجارب العملية وللخبرة في موضوع السكان عند بداية العام الدراسي في هذا الاختصاص أن يضع تصميماً وفرضيات لبحثه وهو لم يتعرف بعد على أصول هذا العلم!، وهل يمكنه مناقشة مواضيع دقيقة وحساسة مثل الطلاق دون أن يقرأ كتاب واحد عن هذا الموضوع،

وهل ستكون الأجوبة على استمارة بحث لا يعرف الباحث أصوله وقواعده حقيقية؟. لقد تبين من خلال الإطلاع على ملاحظات الطلاب المتعلقة بالصعوبات، على تأكيد هذه الملاحظة حين صَرَّح العديد من الطلاب أن" المبحوثين" ـ مع الاعتراض على هذا المصطلح ـ تمنعوا عن الإجابة على الكثير من الأسئلة بسبب الخجل أو الحرج كون الباحث من أبناء القرية؛ وهل من المفروض وضع أسئلة ضمن الاستمارة تسبب الحرج!؛ في دراسة بعض المسائل الأخرى كدراسة الهجرة أو دراسة الوضع الأمني، أو البحث في أمور تربوية أو

صحية قد يختلف الأمر، فهي لن تسبب الإحراج بشكل مباشر كالمواضيع الخاصة بالطلاق أو مشاكل الأسرة. ومن الواضح أن الكثير من المواضيع الحيوية لم تُعطى حقها في هذه الأبحاث رغم أهميتها، وهنا ترتبط المشكلة بهيئة التدريس والإعداد بشكل مباشر فالطالب لم يزل غير جاهز كلياً للقيام بكل الخطوات بشكل دقيق.

" أما أن يُفرض على كل باحث وعند بدايات بحثه أن يضع هو فرضية لبحثه فهذا مدعاة للسخرية أو للتعجيز، لأنه باب للتلفيق أو سد أمام الباحثين، أو أنه مدخل للإستتباع حيث يضطر الباحث إلى التسليم لأستاذه أو الانطلاق من نتائج سواه مما يقفل باب الحرية واحتمال الإبداع ... إن الباحث لا يحتاج في عدته لأكثر من توضيح الإشكالية وحسن طرح التساؤلات ثم الأسئلة... إنما الفرضية فهي جواب مسبق وصنمية لا يستفيد منها إلا الذين يتجمدون عند نتيجة كانت جديدة يوماً في العلم وأصبحت بالية في التاريخ."[1]

كما لاحظنا أيضاً غياب الأبحاث التي تتعلق بمشاريع التنمية، إن هذه المواضيع التي تطال الأوضاع المعيشية مواضيع مهمة، وكذلك موضوع العنف أو الحرب من المواضيع المهمة وهي تتطلب تحقيقات إحصائية ودراسات ديمغرافية ملحة، وتتطلب تحليل عميق لمعرفة أسباب هذه الظواهر. إن البحث الميداني يصبح على غاية من الأهمية خاصةً إذا أستطاع الباحث وصف الظواهر بدقة وموضوعية بعيداً عن الأهواء والذاتية.

وبما أن الدراسة السكانية تستمد نظرياتها ومعلوماتها من اختصاصات متداخلة، منها تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية...فهناك روابط بين الدراسات السكانية ومجمل هذه الاختصاصات، كما تركز الدراسات السكانية على الجوانب الخُلقية والمعنوية والدينية لمعرفة مدى تأثير هذه

1- استطلاعات الرأي العام التقنية والتجارب المحلية، مرجع سابق، ص ١٣٠.

obeikan.com

الجوانب على الاتجاهات والتحولات المستقبلية للسكان. وهناك ثلاث أركان أساسية في الدراسات السكانية، الركن الأول: وصف الواقع، يعني وصف السلوك السكاني لمجتمع معين، الركن الثاني: دراسة المسببات لهذا الواقع بالعودة إلى التاريخ، الركن الثالث: الوصول إلى النتائج الحالية والمستقبلية الناتجة عن الواقع. ومن الواضح من خلال معظم الدراسات في الجامعة عدم جدية التعاطي مع هذه المنهجية. وكان من الضروري أن يتم توجيه الطلاب نحو دراسات تعالج مجمل المشكلات في مجتمعاتنا، وقد لاحظنا بشكل ملفت وجود أبحاث متكررة ومواضيع متشابهة، ونقص في طرق جمع المعلومات؛ إذ يخلو سجل الدراسات السكانية في الجامعة من دراسات تحمل الطابع التحليلي الموضوعي، ورغم وجود مقرر مادة " فلسفة العلوم " ضمن مقررات مناهج علم السكان لم يتم الإفادة من هذه المادة بالشكل الصحيح، رغم أنها على قدر كبير من الأهمية فهي تمكن الطالب الباحث من التمييز بين الإيديولوجيا والعلم، وهذا التمييز دون شك ضروري لتفسير العلاقات القائمة بين الظواهر، وتمكن الطلاب أيضاً من تحقيق الموضوعية والدقة.

وبعد التدقيق في نماذج من هذه الدراسات وجدنا الكثير من الأخطاء والسبب أن النُسخ الموضوعة في مكتبة الجامعة غير مصححة، وبعد مقارنتها ببعض وجدنا أن بعض هذه الأخطاء تم نسخها من بحث إلى آخر وهذه مسؤولية كبرى تقع على عاتق المصحح. أما بالنسبة للفرق بين المناهج المتبعة وجدنا دراسات متحررة من قيود الشكليات والمنهجيات ووجدنا البعض الآخر خاضع لمنهجيات دقيقة وصارمة، مثلاً بعض الطلاب اتبعوا أساليب مختلفة للحصول على العلامة الجيدة بعضها أساليب ملتوية لا تتناسب مع الأمانة العلمية ولا مع مقتضيات البحث- كالنسخ من أبحاث سابقة دون أن ينتبه إلى ذلك الأستاذ الذي يجب أن يتولى مهمة تخريج باحثين على مستوى لائق من الكفاءة.

نظرة على حجم الدراسات في الجامعة :

بدأت الأبحاث عام ١٩٨٢ بعدد ١٢ بحثاً، و١٣ بحثاً في العام التالي ١٩٨٣ زمن الاجتياح الإسرائيلي وحصار الضاحية، ثم انخفضت إلى ٧ في عام ١٩٨٤ وهذا الانخفاض يتزامن مع التهجير الجماعي من الضاحية الجنوبية ورأس النبع، وكذلك هو تاريخ تسلم المليشيات الأمن في بيروت، وفي العام ١٩٨٥ وصل عدد الأبحاث إلى ١٢ بحثاً، وفي هذا التاريخ أيضاً حصل تهجير جماعي من إقليم الخروب وشرق صيدا. ويسجل العام ١٩٨٧ أعلى نسبة في تاريخ الأبحاث وصلت إلى ١٤ بحثاً، ثم يلي هذا الارتفاع انخفاض ملفت في العام التالي لحدود ٣ أبحاث فقط، ثم بحث واحد عام ١٩٨٩ ويتوافق هذا التاريخ مع حملات التهجير الواسعة للسكان المقيمين في بيروت الغربية أثناء ما سمي "بحرب التحرير" التي بدأت في آذار ١٩٨٩. واستمرت الحرب عام ١٩٩٠ في أحياء بيروت الشرقية كما شهد هذا التاريخ جولات عنف ومواجهات في مناطق متفرقة من لبنان. وفي عامي ١٩٩١و ١٩٩٢ تم إقفال قسم الديمغرافية في المعهد لمدة عامين ليعاد فتحه عام ١٩٩٩، ويمكن ملاحظة الخط المتأرجح بين صعود وهبوط في عدد الأبحاث من خلال الرسم البياني التالي؛ فهل يمكن القول بأن هذا القسم يلاقي الدعم والتشجيع؟.

جدول رقم (1)
توزع الابحاث على عدد السنوات

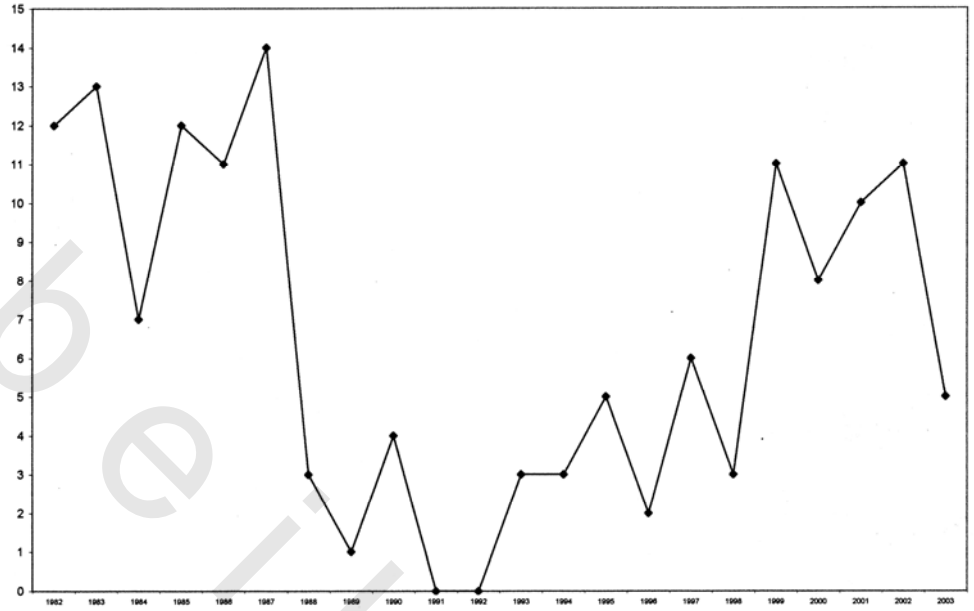

جدول رقم (2)
توزع الابحاث على عدد السنوات

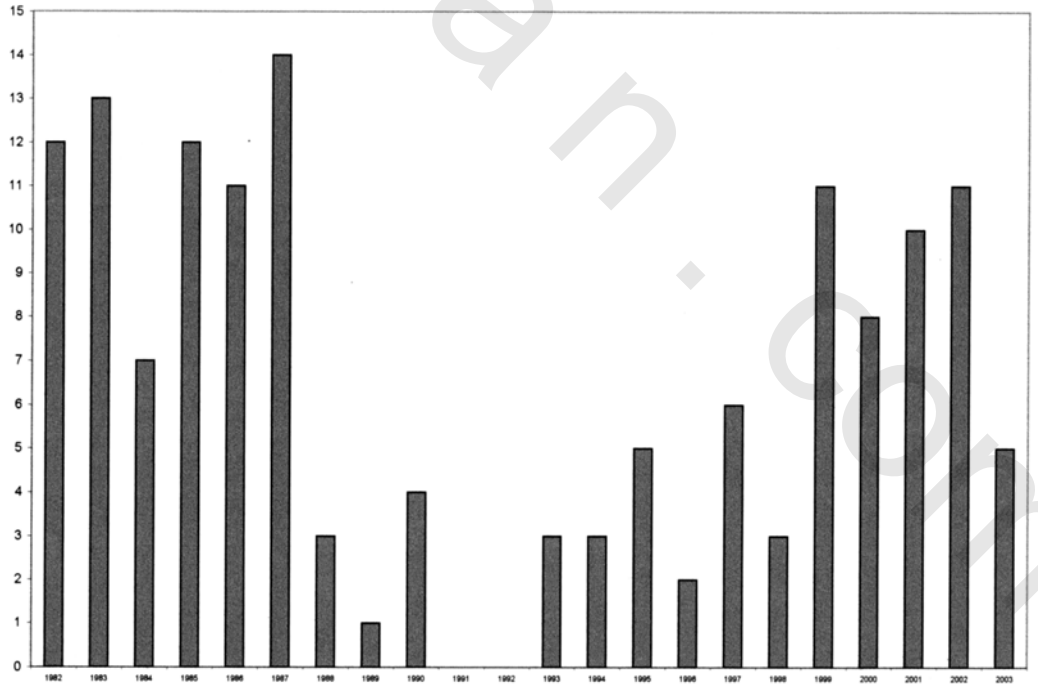

opelkan.com

تم إجراء تعداد شامل لكافة أبحاث الاختصاص في علم السكان الموجودة في مكتبة الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية الفرع الأول، منذ العام ١٩٨٢، فكان الحاصل ١٤٤ بحثاً حتى العام ٢٠٠٣. وأمكن تصنيف الأبحاث حسب المواضيع إلى فئات، فكانت اثنتا عشرة فئة مقسمة على الشكل التالي:

١- الحالات الزواجية.
٢- الخصوبة.
٣- الوفاتية.
٤- الهجرة أو النزوح.
٥- مؤسسات اجتماعية.
٦- مواضيع تربوية.
٧- عرض نظريات سكانية.
٨- دراسة حالة.
٩- تنمية.
١٠- دراسة مواقع جغرافية.
١١- الحرب والطائفية والاحتلال.
١٢- مواضيع نقدية.

obeikan.com

جدول رقم (2)

تقسيم المواضيع

الرمز	استعراض المواضيع	التكرار	النسب
1	الحالات الزواجية	11	8%
2	خصوبة	13	9%
3	وفاتية	4	3%
4	هجرة ، نزوح	10	7%
5	مؤسسات اجتماعية	29	20%
6	مواضيع تربوية	4	3%
7	عرض نظريات	20	14%
8	دراسة حالة	3	2%
9	تنمية	10	7%
10	دراسة مواقع جغرافية	28	19%
11	الطائفية، الحرب، الاحتلال	8	6%
12	نقد	4	3%
	المجموع	144	100%

إعادة تقسيم المواضيع

الرمز	استعراض المواضيع	التكرار	النسب
1	زواج و طلاق	11	8%
2	خصوبة وفاتية وهجرة	27	19%
3	نظريات ونقد	24	17%
4	دراسة بلدات وأحياء	28	20%
5	مؤسسات اجتماعية	29	20%
6	تنمية وتربية	14	10%
7	الحرب والطائفية والاحتلال	8	5%

ولكن ما مدى شمولية وتنوع هذه المواضيع، وما مدى تعبيرها عن الأوضاع الديمغرافية القائمة في البلد، خاصة خلال فترة الثمانينات تلك الفترة التي شهدت أحداثاً أليمة، وهي في نفس الوقت تاريخ تأسيس فرع علم السكان؛ كان من المفترض أن نجد دراسات جامعية تعالج بعمق مجمل هذه القضايا الاجتماعية ولكن معظم الدراسات التي قام بها الطلاب كانت مجرد جداول وأرقام غير دقيقة وبعيدة عن الواقع أيضاً.

إن الحدث البارز الذي يميز فترة الثمانينات في لبنان هو تاريخ الغزو الإسرائيلي عام ٨٢ واحتلاله للعاصمة بيروت، بعد حصار ومجازر مروعة؛ لذا كان من المستغرب عدم وجود دراسات تعكس هذا الواقع في القسم المعني مباشرةً بتحليل ودراسة كل الظواهر البارزة في المجتمعات، وهل كان هذا القسم يؤدي الدور الموكل إليه، إذا كانت أهم مشكلة وأكثرها خطورةً لم تُعطى القدر الكافي من الاهتمام فأي دور يمكن أن يؤديه.

"ولا مشكلة تباري في إلحاحها مشكلة تفادي الحروب... ينبغي بذل كل ما في الوسع لتفاديها و لإنهائها إن كانت ناشبة، وها هنا تناط بعالم العلوم الاجتماعية مسؤولية خاصة لأن دراساته تكون عادة معنية مباشرة باستخدام وسوء استخدام القوة، فإذا أكتشف العالم الاجتماعي أدوات للقوة، خصوصاً الأدوات التي يمكن أن تمثل يوماً ما خطراً على الحرية ينبغي عليه أن يحذر الناس من هذه الأخطار، ليس فحسب بل أيضاً يكرس لاكتشاف التدابير المضادة الفعالة". "كارل بوبر"

فأين هذا التحذير من الأخطار التي كانت تهدد كل الوطن، وأين المواضيع عن تفاقم الأزمات المعيشية، وعن التهجير، وارتفاع نسبة وفيات الحرب، وعن أعمال العنف والمجازر وأسبابها، ولمعرفة مدى تأثير زيادة نسبة الأمراض النفسية والعصبية نتيجة القلق والتوتر، ألا تُعتبر هذه الحالات من أهم الظواهر الديمغرافية التي تستحق التوقف عند دراسة أسبابها ونتائجها؟.

بعض الأخطاء:

- **أخطاء في إعداد الاستمارة:** إن إعداد الاستمارة ليس أمراً سهلاً فهو يتطلب صياغة واضحة وتقنيات ومعطيات دقيقة لخدمة احتياجات الدراسة. والحياد هو شرط أساسي من شروط البحث، ومن المفروض تجنب الأسئلة التي تثير الاستفزاز، أو الأسئلة المبهمة التي يمكن أن تحمل إجابات غير

واضحة مثلاً: "لا أعرف" أو "أفترض" وهذه الأجوبة المبهمة هي دليل على عدم مقدرة المحقق على طرح الأسئلة. وعلى الباحث أن يختار نوعية الأسئلة التي تتناسب مع نوعية الأفراد مهما كان مستواهم الثقافي. فصياغة الأسئلة يجب أن تكون بلغة واضحة وبسيطة بحيث تسمح لأي شخص أن يجيب عليها بسهولة.

- **أخطاء في الأسلوب:** يجب أن لا تكون الجمل ركيكة على المستوى اللغوي، ويجب أن تكون بسيطة وواضحة، أليست أهم شروط البحث العلمي أن تكون الألفاظ: **"قريبة سهلة المسالك غير ملتبسة المعالم... ما لا معنى له لا يشتمل على مطلوب..." (الكندي)**

– **ضرورة وجود الثقافة والتفكير المنطقي عند الباحثين:** يجب على الباحث قبل تحديد الموضوع الذي يريد بحثه أن يكون على تصور مسبق عن بعض المتغيرات المرافقة للظواهر كي يتمكن من الربط فيما بينها وتحليلها بأسلوب واضح يمكن من الوصول إلى استنتاجات معقولة، والتحليل يجب إن يستند على أدلة علمية موضوعية ومنطقية.

_ **أخطاء في البيانات:** من حيث التغطية للموضوع، فمعظم الدراسات لا تشمل كل المعلومات التي يُفترض الحصول عليها، والنقص يعود في أكثر الأحيان إلى أسلوب المحقق في طرق التعامل مع الأفراد وعدم قدرته على التواصل بشكل سليم معهم، أو تجاهل للبعض لأسباب ما، أو التركيز على مناطق دون أخرى بسبب صعوبة الوصول إلى بعض هذه الأماكن، أو بسبب الإهمال وعدم الاكتراث لدقة النتائج، وهذا يؤثر على الشمولية في الدراسة، وعلى دقة المعلومات، خاصةً وأن معظم الأرقام التي استخدمها الطلاب في الجداول وفي غياب التعدادات في لبنان هي عبارة عن تقديرات غير دقيقة ولا يمكن أن تُبنى عليها النتائج ما دامت مجرد توقعات.

- **الصياغة والترابط المنطقي بين الأفكار:** هل كان للغة ولسياق الكلام في نماذج الأبحاث دلالة واضحة ؟. وما مدى اهتمام الباحث بالأمور الشائعة، أو قدرته على معالجة المواضيع بتجرد ؟. وما مدى امتلاكه للخلفية الثقافية والمعلومات والمراجع اللازمة للموضوع المراد بحثه ؟ . فما هي إذاً أسباب عدم مطابقة النظرية المستخدمة في بعض الدراسات السكانية للواقع؟.

كل هذه الأسئلة كانت تستدعي التوقف عندها، فلا يمكن الوصول إلى نظرية صحيحة دون الرجوع إلى الواقع، فالحقائق لا تُكتشف فقط بعرض نظريات، أو بناء جداول وأرقام في غالبيتها تقديرات وتخمينات.

تحليل نماذج من هذه الأبحاث:

مؤشرات الزواج هي: العزوبة، الخطوبة، سن الزواج، أول أنجاب، تطور منحنى سن الزواج، تطور منحنى العزوبة...

يتم التركيز في معظم الأبحاث على النواحي الإيجابية لهذه المؤشرات من خلال الشرع، والقوانين، والنظرة الاجتماعية السائدة، فتكون حصيلة هذا التحليل مجموعة من المفاهيم المتعارف عليها كونها تنسجم مع الثقافة المحلية، ومع نظرة الأديان إلى الزواج وهي نظرة تؤكد على ضرورة الزواج ونبذ كل علاقة خارج هذا الإطار، وتركز على عدم الإخلال ببعض الشروط المتعارف عليها، فتكون حصيلة معظم الأبحاث مجموعة من الإيجابيات التي تحبذ الزواج وتعتبره مقدساً. ورغم وجود بعض السلبيات التي تترافق مع أشكال الزواج، من حيث بعض القوانين والعادات التي تتناقض مع الوجه الإيجابي لفكرة الزواج، لم يتم التطرق بشكل مباشر لهذه الأمور التي يجب الانتباه لها. فالمجتمع يحث على الزواج ويستخف بغير المتزوجين ولهذا يمكن أن يتسرع البعض حتى لا يفوتهم قطار الزواج وهذا التسرع هو المشكلة التي تواجه المتزوجين. وهذه الملاحظة ذكرها أحد الطلاب بوضوح في دراسة عن

زواج الأقارب[1] والملفت أيضاً في هذه الدراسة أنها كانت متفردة بطريقة عرض الموضوع ولم تكرر دراسات سابقة، فأعتمد الباحث على الوصف الدقيق لكل مراحل الزواج، منذ بداية التعارف وصولاً لشكليات حفل الزواج إلى تكاليف العرس مما يعكس الواقع تماماً، وهكذا خرج الطالب قليلاً عن العناوين التقليدية التي تطرقت لهذا الموضوع فقط من خلال قانون الأحوال الشخصية أو من خلال المحاكم الشرعية ... ولكن هذه الدراسة كانت أقرب إلى الدراسات الأنتروبولوجية أو دراسات السلوك الاجتماعي .- السلوك الاجتماعي خاضع لقيم وعادات ومعتقدات .وغير خاضع لنواحي إحصائية أو كمية كما في الديمغرافية.

أما النماذج الأخرى اعتمدت إما على نظريات أو على أرقام فقط، ولم تلتفت إلى الواقع إلا بالصدفة، واكتفت بالبيانات المدونة في سجلات المحاكم الشرعية، أو قوانين الأحوال الشخصية، فهل تكفي هذه البيانات المدونة في السجلات لبحث مؤشرات العزوبة التي تتشابك مع مؤشرات لها علاقة مباشرة مع الوضع الاقتصادي أو المهني أو التعليمي... إن واقع الزواج يختلف كثيراً عن طريقة بحث هذا الموضوع كظاهرة مفردة.

وهل تكفي الأرقام المدونة في سجلات المحاكم أو قوانين الأحوال الشخصية في تحليل أسباب المشاكل الزوجية المؤدية للطلاق. وهل يمكن تحديد السبب الأول للطلاق من خلال نتائج عينة تقتصر على عناصر محددة ضمن بيئة جغرافية واجتماعية واحدة دون مقارنتها مع نتائج دراسات أخرى وعن مجتمعات مختلفة. أو هل يمكن اعتبار العقم مثلاً هو المسبب الأول للطلاق دون إجراء مقارنة بين حالات طلاق تمت بسبب العقم، وحالات طلاق حدثت رغم وجود أولاد، بعد إجراء مثل هذه المقارنات قد تختلف النتائج كلياً.

---

1 من أبحاث الاختصاص، الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية- ١ بيروت ١٩٨٥.

ولم يكن الربط بين الحالة الاقتصادية التي تؤدي إلى البطالة وانخفاض معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق ربطاً سليماً فالفقر لم يظهر أبداً كسبب مباشر للطلاق فبعض الأسر تزداد تلاحماً وصبراً أمام المحن المختلفة، فالقيم والقناعة أهم بكثير من المادة عند بعض الأفراد.

خلاصة القول انه لو تم الدمج في الطرق المستخدمة بين النماذج التي ركزت على المعطيات الكمية والنماذج التي ركزت على النواحي التصويرية والتحليلية في هذه الدراسات، ولو تم عرض النتائج من خلال كافة المعطيات التي تم تجميعها دون إغفال أي عنصر، وتحليل النتائج بالمقارنة مع نتائج دراسات أخرى، لحصلنا على نتيجة ملفتة وأبحاث غنية بالمعطيات. إن قواعد الزواج تشكل نظاماً محدداً يسهل التعرف عليه ودراسته، أما لمعرفة أسباب المشاكل الزوجية يلزمنا خبرة وثقافة شاملة.

- نماذج أبحاث عن واقع التعليم:

تعتبر المؤشرات التعليمية من المحددات الرئيسية في دراسة المجتمع.

أما في الدراسات الديمغرافية لواقع التعليم يتم إحصاء أوضاع الطلاب ضمن الأنظمة التعليمية المتبعة، وضمن كل مرحلة من مراحل التعليم وتعمل هذه الدراسات على احتساب معدلات النجاح والرسوب والتسرب ونسب التأخر الدراسي ومعدلات التخرج، ثم تحليل النتائج لمعرفة حجم وخصائص الواقع التعليمي للسكان.

إن معالجة هذا الموضوع كانت محددة وسطحية، اقتصرت على بعض النواحي الديمغرافية لأسر المتعلمين، أو لبعض أفراد الهيئة التعليمية في بعض المؤسسات التربوية.

النماذج والأسلوب المنهجي

كيف يتم عرض المفاهيم المتعلقة بالسكان! وهل توصل الطلاب من خلال هذه الأبحاث إلى إحراز تقدم في مجال البحث؟ أو تقديم نتائج واضحة تساهم في زيادة المعرفة؟. فأهمية البحث تكمن في إضافة معرفة جديدة؛ فلا يمكن أن يقتصر دور الباحث على إعادة عرض أو نسخ نظريات قديمة باتت معروفة دون إضافة توجه جديد أو تحليل جديد لهذه النظريات. إن أبحاث الطلاب قد تُظهر بعض الإشارات الهامة جداً لنواحي معينة، ولكن بعض القيود المنهجية الصارمة تقيد الطلاب وتحد من إمكانية تحركهم، فيقتصر عملهم على رسم الإطار العام والزخرفة، وإعادة صياغة مقررات المنهج، لكسب رضا المشرف ونيل العلامة، دون الاهتمام لدقة النتائج، فلن يخاطر الطالب بالوقت والعلامة، ومعظم الطلاب يقبلون بدراسة ظاهرة قد لا تعنيهم، وربما كانوا مرغمين على القيام بها من الأساس. ومن الملفت والمؤسف طريقة مناقشة وتقييم الأبحاث فهناك بعض الأبحاث الضحلة أو الهزيلة كانت علاماتها أعلى من معدل علامات أبحاث أخرى أفضل وأشمل من حيث الفكرة والموضوع. وهناك أبحاث جديدة ومبتكرة ولكنها قليلة، بينما هناك الكثير من الأبحاث المنسوخة والمتكررة ـ وبعد قراءة العديد من هذه النماذج أمكن التوصل إلى ملاحظات عديدة أولها:

١ - **معظم الأبحاث الموجودة في مكتبة الجامعة غير مصححة** فيها الكثير من الأخطاء، وهذه الأخطاء يتناقلها الطلاب من بحث إلى آخر، وكأنها باتت محصلة علمية، وهذه المسؤولية تقع على عاتق المشرف بالدرجة الأولى، فمن واجبه تنبيه الطالب إلى مثل هذه الأخطاء ثم تصليحها قبل أن تُترك كمرجع في المكتبة.

٢- **تكرار المواضيع ونسخها:** إذا كانت دراسة واحدة لا تكفي في بعض الأحيان لتفسير الظاهرة تفسيراً دقيقاً من الضروري أن تُستكمل في دراسات أخرى، ومن واجب الباحث حين لا يتمكن من التوصل إلى نتائج واضحة الإعلان عن ذلك، أو الإشارة إلى النواقص كي تُستكمل ولكن من الواضح إن تكرار المواضيع لم يكن بدافع استكمال بعض الأبحاث، فالأبحاث المنسوخة عن بعضها لم تحقق أي فوائد جديدة ففي الاكتشافات الجديدة متعة للباحث وغناء للمعرفة؛ إنما تكرار مواضيع سابقة وإعادة صياغة الأبحاث من جديد هو دليل على عدم جدية الباحث. فهل يعقل وجود أبحاث ذات موضوع وتصميم واحد ولكن بعناوين مختلفة![1] وهل يعقل أن تكون المقدمات واحدة والصعوبات واحدة! وأحياناً النتائج التي تم التوصل إليها واحدة!. والأهم طرق التقييم والمناقشة ووضع العلامات!...؟؛ وهل يمكن القول أن موضوعية العلم متحيزة؟، وهل المعرفة العلمية المجردة موجودة.

وللتوضيح أكثر وجدنا نماذج من الأبحاث النظرية تناولت نفس المواضيع، فجاء الموضوع واحد والأسلوب واحد والحجم واحد. والفارق الزمني أحياناً سنة واحدة أو أكثر بين البحث الأول والبحث الثاني.

- ويمكن تقديم صورة مختصرة تلخص بعض الهفوات التي يرتكبها الطلاب دون أن ينبههم أحد إليها، فالطالب كما قلنا سابقاً عندما يكون مثقلاً بأعباء الدراسة وأحياناً العمل أيضاً يتسرع بطباعة بحثه، وأحياناً يكون غير مستعد بعد للقيام بمشروع بحث مماثل، ولا يجد من يضيء من حوله ليمكنه من النظر إلى المضمون بشكل أوضح. هذا مثال عن الترابط المنطقي بين الأفكار تم اختياره بشكل عشوائي من بحثين حول موضوع واحد، هو النظرة الديمغرافية في مقدمة ابن خلدون:

---

1 أنظر أبحاث العام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ .

"معظم كتابات أبن خلدون في مقدمته والذي لا ينحصر في موضوع أو ناحية ما وإنما يتناول كافة الوجوه الحياتية تقريباً وانعكاساتها على كل المجتمعين – البدوي والحضري – هذا التباين سمح له أن يضع نظرياته وآرائه في المجتمع والفرد والدولة والتي تكاد تكون بغالبتها معقولة ومنطقية في عصرنا هذا رغم أن أبن خلدون يصف شعوباً عاشت في النصف الأول من القرن الرابع عشر... ومن هذه الفوارق أستطاع أن يدرك مختلف الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات حيث خرج بأحكام ونظريات تتسم بشيء من النظرة الخاصة والذاتية ربما وإن أتت في بعض الأحيان شاملة وعامة لأنها كانت في بعض الأحيان تميل إلى المبالغة والتطرف..."

التشعب في العبارات واضح - تكاد تكون بغالبيتها منطقية أحكام تتصف بالنظرة الخاصة والذاتية شاملة وعامة تميل إلى المبالغة والتطرف، عدم تحديد الموقف واضح، وكيف يمكن اعتبار هذه الأحكام منطقية في عصرنا هذا وتفتقد للموضوعية، وكيف تكون نظرة التحقير لأهل الحضر منطقية في عصرنا هذا وغير منطقية لأهل الحضر في عصر ابن خلدون.

ثم يقول: إن "ايف لاكوست" يصفها بأنها لها طابع اقتصادي واجتماعي أيضاً وتُعبر عن صحة تحليل موضوعي عندما يكشف نذالة سكان الحواضر. التحليل والتأليف والبحوث التي حققها هذا المغربي العبقري في القرن الرابع عشر تساعدنا على إجادة فهم قضايا التخلف... إذن النظرة الديمغرافية في مقدمة ابن خلدون تكاد تكون معدومة إذا أراد الباحث أخذها بالمفهوم الحديث لكلمة ديمغرافيا إلا أنه أيضاً واستناداً إلى مفهومها الواسع كما حدده غويارد فأنه يكاد يجدها في كل ما تطرق إليه من المواضيع الإنسانية بسبب الالتقاء الكبير بين الديمغرافيا وباقي العلوم والتي تناول معظمها ابن خلدون في مقدمته بشكل واسع وعميق."

إن القارئ يعجز عن تحديد موقف الباحث، كيف تكون النظرة الديمغرافية معدومة ثم يجدها في كل ما تطرق إليه ابن خلدون من المواضيع الإنسانية بشكل واسع وعميق. ولا سيما أن الطالب ذكر في مقدمة البحث العديد من التعريفات التي تصف ابن خلدون بأنه من أعظم الفلاسفة والمؤرخين، ومؤلفاته هي من أعظم المؤلفات التي أنتجها العقل البشري، والتي تُعبر عن دقة تحليله للبنى الاجتماعية والسياسية. ("فهو لا ينظر إلى فئة من السكان فحسب بل ينظر إلى مجموع سكان بلد ما، والى اختلاف نشاطاتهم المادية، ويتتبع بدقة وتبصر النواحي الاجتماعية والروحية.") وفي الخاتمة يذكر الباحث بوضوح: ("أن النظرة الديمغرافية في مقدمة أبن خلدون تكاد تكون معدومة. بالمفهوم الحديث لكلمة ديمغرافية") وهل مفهوم هذه الكلمة غير حديث وما الفرق بين المفهوم الحديث والمفهوم القديم لهذه الكلمة، وهل هذه الكلمة كانت متداولة أيام ابن خلدون! إن الباحث وصف هذا المفهوم الحديث للديمغرافيا، وعبر عنه بدقة من خلال نصوص ابن خلدون، وفي هذا المقطع بالتحديد : ("فهو لا ينظر إلى فئة من السكان فحسب بل ينظر إلى مجموع سكان بلد ما والى اختلاف نشاطاتهم المادية والإنتاجية والاستهلاكية ويتابع بدقة وتبصر النواحي الاجتماعية والروحية") ألا يعبر هذا المقطع عن تعريف دقيق للديمغرافيا، وكيف تكون النظرة الديمغرافيا في مقدمة أبن خلدون معدومة.

النموذج الثاني: قال الباحث في المقدمة بعبارات واضحة:" فلم نعثر على كتاب أو كتيب، تناول أبن خلدون وبالأخص مقدمته وما فيها من أفكار حول المظاهر الديمغرافية..." هذا القول وفي المقدمة بالتحديد مُلفت ويتعارض تماماً مع الحقيقة، لأن مؤلفات أبن خلدون حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والمحللين، أن عدم العثور على مراجع في هذا الموضوع أمر مستهجن!.

- الدراسات عن بعض القرى:

في دراسة القرى يكون المجال الجغرافي هو المنطلق والمرتكز لدراسة الظواهر والتحركات التي يتم تحديدها من خلال الزمان والمكان. فالمشاهدات الميدانية تمكن الباحث من معايشة الأحداث، والتفاعل معها، وإحصاء الوقائع السكانية؟

الشيء المهم والمميز، إن هذه القرى أو مجتمع البحث، لم تشهد دراسات مشابهة فهي غالباً قرى محرومة، والمعلومات التي تحدد تاريخ هذه القرى تقتصر على ذاكرة بعض كبار السن، لغياب الوثائق التاريخية أو التدوين، فكان من المهم إجراء مثل هذه الدراسات، التي شملت قرى متعددة، لتكون بمثابة حجر الزاوية في عملية البناء لهذه المناطق - إذا ما استُكملت - إن دراسة الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية تساهم في عمليات التنمية، وتبين جوانب الضعف أو جوانب القوة، وقد تبين من خلال هذه الدراسات إن هناك تبايناً بشأن البيانات المتعلقة بهذه القرى وقد ساهمت هذه الدراسات في الكشف عن بعض هذه المتناقضات في المعلومات التاريخية وفي الوثائق وفي المراجع المختلفة، وفي سجلات القيد، فالأخطاء تطال مختلف الوقوعات السكانية، مثل سنة الولادة، سنة الزواج، تاريخ الوفاة... وقد كشفت هذه الدراسات عن بعض نواحي الإهمال الذي يطال هذه القرى، وكشفت أيضاً عن إهمال لدى بعض السكان في هذه القرى من ناحية التبليغ عن الوقائع فور حصولها، كتسجيل عقود الزواج، أو حالات وفيات الأطفال، ولوحظ وجود أخطاء في تسجيل بعض الأسماء. وقد تمكنت هذه الدراسات من تحديد أبرز ملامح هذه البلدات، من النواحي الجغرافية والثقافية والامتداد العائلي للأسر، وتطرقت إلى دراسة الهجرة والخصوبة والواقع المهني والمستوى

التعليمي وبعض النشاطات الثقافية. لتظهر أبرز الخصائص لهذه المواقع.وهذه بعض الصور التي تعبر عن الواقع الذي يفتقر إلى مخططات التنمية:

"مجتمع خارج من الحرب يواجه مهمات الإنماء والأعمار وإعادة المهجرين وحل مسألة الإسكان، وينقصه ابسط أسس المعلومات وهي إحصاء السكان وتوزيعهم وخصائصهم."[1]

وبرغم بعض أشكال الحضارة المتسربة لهذه القرى من هواتف نقالة وسيارات وغياب ظاهرة الأمية وارتفاع نسبة المتعلمين.

"إلا أن المسائل التي تخص الشأن العام لا تتعدى إطار التنظير أو الأمل أو التمني ، ثورة كلامية شعارات نظريات وخضوع... دمى تحركها أياد خفية وقد فقدت روح الجماعة وروح الانتماء وروح الوجود... استيراد دون تصدير... استهلاك دون أنتاج، وقول بلا فعل".[2]

"ربما كان السبب عامل نفسي يتمثل بالغيرة والتماثل وهو من الأمور الشائعة في المجتمع الريفي بشكل عام"[3]

إن الصورة باتت واضحة ولكن التحليل غائب، والأسباب كامنة. وربما لهذه الظواهر أسباب أبعد من الغيرة.

إن تحديد الزمان والمكان وتحديد العناصر هو أول مرحلة من مراحل البحث، تليها مرحلة العمل الميداني لجمع البيانات عن السكان، من حجم وكثافة وأعمار وصولاً إلى الوضع الاقتصادي والتربوي والحرفي وكل ما يميز هذه القرى من حيث الثقافة السائدة والعادات والتقاليد، والخصوبة، والهجرة، والمؤسسات الموجودة، إلى واقع الزراعة والخدمات. بهدف الكشف عن نواحي مهمة. وليس بهدف عرض أرقام ونِسَب فحسب. وعن طريق تحليل

---

1 من أبحاث الاختصاص للعام ١٩٩٤.

2 من أبحاث الاختصاص للعام ٢٠٠١.

3 من أبحاث الاختصاص للعام ٢٠٠٢.

المعلومـات، وعلـى ضـوء عـرض النتـائج ومناقـشتها يـتم التوصـل إلى حقـائق ملموسة. وفي حال عدم التمكن من الوصول إلى نتائج ذات قيمة، يتم التصريح عن الأمر، وتذكر بعض الملاحظات الواردة في سياق البحث والتي ما زالت بحاجة لأن تستكمل.

– باحث يغفل ناحية، وباحث آخر ينتبه إليها - وهذه الخطوات البسيطة تساهم في تحسين مستوى الأبحاث. وتُظهر قيمة معرفية ضرورية في بعض المجالات.

المطلوب نتائج، وليس تكديس لأبحاث تستلزم المزيد من البحث والتحليل.

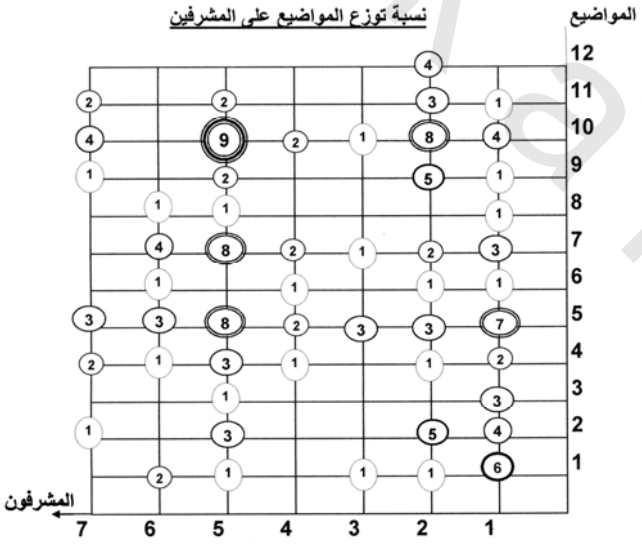

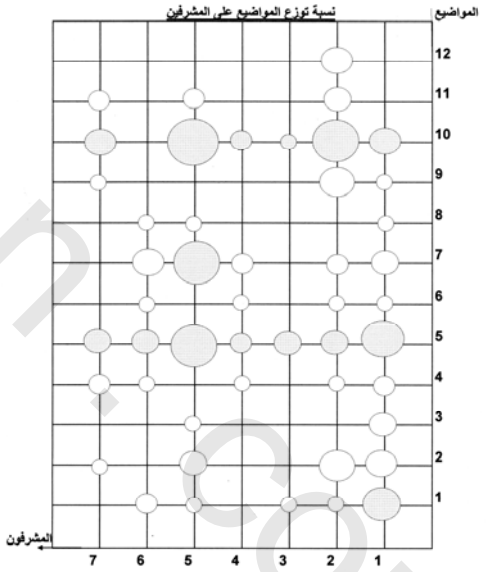

obeikan.com

رسم بياني رقم (3)
توزع الابحاث على المواضيع السكانية

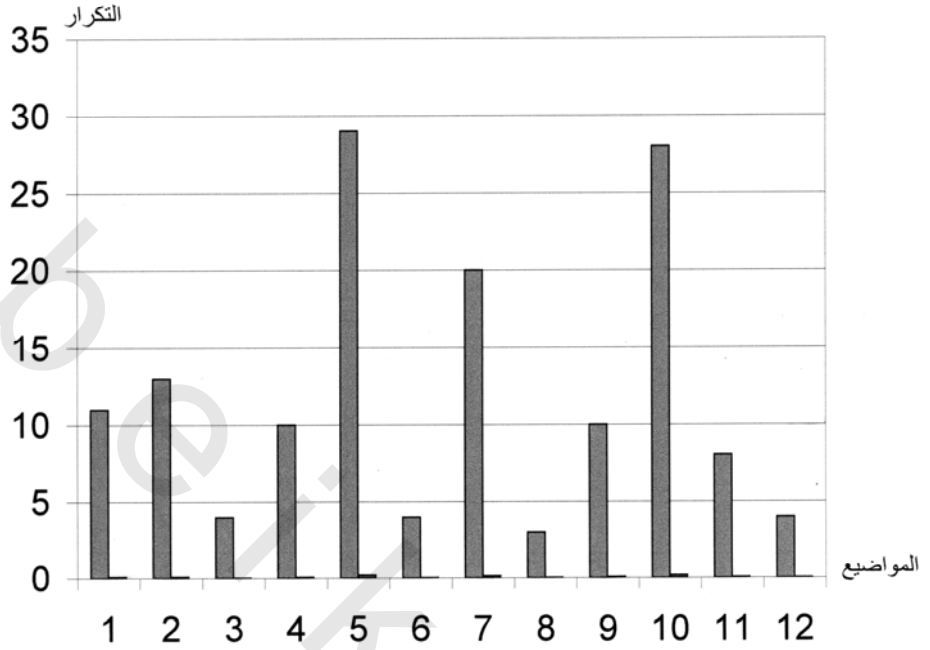

ومن الواضح أن الوقت المحدد لإنهاء البحث لا يكفي بعض المواضيع، فيضطر الطالب للتوقف عند قدر محدد من جمع المعطيات – ويعمل على نسخ بعض المعلومات من أبحاث أخرى مع تغيير بسيط في العناوين فتصبح النتيجة تراكم لمواضيع قد استُهلِكت تماماً ولا تعود بأي فائدة أو معلومات جديدة، وهذا ما يمكن إثباته ببساطة بالعودة إلى بعض النماذج؛ أن المواضيع المطروحة لم تستكمل، فلا وجود للتنسيق بين الباحثين والمشرفين لاستكمال الدراسات واستخلاص بعض الإشارات التي تعتبر مهمة للغاية، كي يتم إعادة طرحها من جديد واستكمالها، واستكمال هذه الدراسات يُغني مكتبة الجامعة لتصبح من أهم مراكز الأبحاث، وبهذه الطريقة يمكن الحصول على رصيد معرفي لا يقدر بثمن.

وهناك نقطة إيجابية سبق الإشارة إليها وهي عفوية الطالب واندفاعه الذي يمكنه أحياناً من رصد بعض الظواهر دون إن يعي مدى أهميتها، يلتفت إليها

يذكرها ولكنها تبقى على صفحات البحث مجرد ومضات خابية دون تحليل ودون تعليق. إن العفوية مطلوبة في البداية فهي تعبر عن حيادية وتجرد عن الأهواء والميول، والبعد عن الأيديولوجيات والعقائد، لان الفطرة أحياناً قد تقود الإنسان إلى الهدف أكثر من أي شيء آخر، الحواس قد تُخطيء وأحياناً قد نقع ضحية الوهم ولكن الصور الحسية الأولية تبقى مع ذلك أساس كل معرفة تقوم على تلك المعطيات، ومن هنا تكون أهمية تحفيز الطالب على التأكد والتحقق من هذه المعطيات، ولكن هل يمكن القول أن الهيمنة على الطالب غير موجودة! خاصةً إذا تم إبعاده عن نقطة البحث المركزية، أو إذا اعتبر هذا الصدق وهذه العفوية مجرد أوهام؛ "فإذا توافرت لنا الرؤية الواضحة والثاقبة، فإن الحقيقة ساعة ذاك سوف تتبدى لنا كاملة، تماماً كما في حال فتى "فولتير" الذي الم بمعارف البشرية جميعاً في غضون أسابيع لا أكثر وذلك لأن عقله الخارج حديثاً من دوحة الطبيعة والأغلال النفسية والأيديولوجية التي تبعثها التعاليم المسبقة"[1].

من الأهمية أن يعي المعلم الأكاديمي كيفية الأخذ بيد الطالب وتحفيزه على القيام بالواجبات المفروضة عليه دون أن يبعده عن حدسه ويساعده على تلمس الحقيقة للوصول إلى نتائج واضحة؛ **"ومن الأهمية القصوى أن ندرك أن المشكلة السيئة والحدس الافتراضي الخطأ أفضل كثيراً من لا شيء هكذا ننقذ حدوثا الافتراضية من منطلق صلاحيتها أي صدقها ودلالتها وموائمتها... إن العديد من الحدسيات الافتراضية التي قد تبدوا لنا صادقة في مرحلة ما قد نكتشف في مرحلة لاحقة إنها خاطئة..." "كارل بوبر".**

وخلاصة القول إن لهذه الدراسات إيجابيات كثيرة إذا تم اكتشاف بعض القدرات الجادة، بعيداً عن صلابة المقررات الجافة التي ترهق الطالب دون

---

1 بيتر مدور، الاستقراء والحدس في البحث العلمي ترجمة د. محمد شيا ص٣٧ .

فائدة، أن النسخ والتكرار مضيعة للوقت ، ولا طائل من هذه الأعمال، المطلوب الابتكار أحيانا وان كان ذلك على حساب بعض النظريات القديمة فلكل عصر تاريخه. ولكل واقعة ظروفها وكلما كانت القضية تهم الباحث كلما كان أشد حماساً لها وأكثر صدقاً في استخلاص نتائجها.

وحتى لا نترك علامات استفهام كثيرة وتساؤلات، عمدنا إلى مراجعة الصعوبات التي ذكرها الطلاب ضمن أبحاثهم وتحليلها، على ضوء ما قدموه من معطيات.

تحليل الصعوبات:

التحليل يتطلب وجود نظرية أو قاعدة منطقية أو أدلة ملموسة.والأدلة مهمة ويمكن تحليلها على ضوء هذه النظرية:

"تعتبر البيانات السكانية المواد الخام بالنسبة لعلم السكان، وتتوقف دقة النظرية السكانية على دقة البيانات المجموعة، لذلك فأن أي خلل في عملية جمع البيانات من مصادرها الأولية يسبب خللا على مستوى النظرية السكانية والقوانين التي تربط بين المتغيرات فالمخطط الذي يعتمد على أرقام مغلوطة يصنع خططاً غير واقعية، وتصبح البرامج التنفيذية المرتبطة بالخطة لا تنسجم والواقع السكاني"[1].

أبرز الصعوبات التي أشار إليها الطلاب:

أولاً: أثناء جمع المعلومات من المؤسسات العامة واجه الباحثون الطلاب الكثير من المصاعب منها:

نموذج أول - "في البداية لم أكن أتصور أن المؤسسات الرسمية ستقف بشكل غير مباشر عقبة في وجه دراسة علمية، واجهتني مشاكل عديدة كالتسلسل والروتين الإداري، وفترات زمنية متباعدة لمواعيد المقابلات، وبعد

---

1 من علم السكان وقضايا التنمية، مرجع سابق.

عناء وجدت نفسي في سباق مع الزمن".[1] هنا يقصد الطالب نهاية الموعد المقرر من قبل إدارة الجامعة لتسليم البحث.

"أن المدة لإتمام البحث قصيرة والمعلومات المجمعة لا تكفي لإتمام ألبحث"

نموذج ثاني: "وقد مُنعت من أخذ المعلومات من المديرية العامة".[2]

نموذج ثالث: "عدم تعاون الأنروا وإضاعتها ما يقارب الستة أشهر في المماطلة والتسويف "

أكثر من شهادة على واقع لا يشجع على القيام بدراسات علمية. والأغرب من ذلك إن بعض الباحثين ذكر حرفياً إنه اضطر لدفع رشوة لأحد الموظفين في المستشفى كي يساعده للحصول على بعض المعلومات. حتى أرقام الهواتف لبعض المسئولين كان من الصعب الحصول عليها. "عدم تجاوب مجلس النقابة بتزويدي حتى بأرقام الهاتف للخبراء"[3]

صعوبات أخرى كانت تواجه الطلاب خلال مرحلة تعبئة الاستمارة، والملفت للنظر هو الاعتراف بصراحة من قبل بعض الطلاب بعدم جدية "التحقيق"[4]

وقد تشابهت المصاعب أثناء تعبئة الاستمارة فكان هناك صعوبة في التواصل مع وحدات البحث أما بسبب الحرج من الإجابة على بعض الأسئلة وأما بسبب التكتم حيال بعض المواضيع أو بسبب التخوف من الإجابة لدواعي معينة، أو لأن بعض المصطلحات لم تكن مفهومة.

"مصطلحات الخصب والخصوبة لم تكن مفهومة عند المستجوبات"[5]

---

1 من أبحاث الاختصاص للعام الدراسي ٢٠٠٠.

2 من أبحاث الاختصاص للعام الدراسي ٢٠٠٢.

3 من أبحاث الاختصاص للعام ١٩٩٩.

4 من أبحاث الاختصاص للعام ١٩٩٩.

5 من أبحاث الاختصاص للعام ٢٠٠٣.

obeikan.com

والملاحظات المهمة هي حول الجهل وسؤ الفهم لمعنى البحث عند بعض الأشخاص، فالبعض كان يظن أن هناك مساعدات مادية قد يحصلون عليها إذا تجاوبوا مع الطلاب لتعبئة الاستمارة، والبعض الآخر يظن أن هناك قضايا تخص الضرائب فلا يقدمون معلومات حقيقية، ومنهم من تخوف من الإجابة لأسباب سياسية. وهذا التعتيم وعدم التوضيح عن الهدف من قيام الدراسة يُفقد الباحث مصداقيته.

أما الباحثين الذين أجروا دراساتهم ضمن قراهم قالوا إنهم لاقوا الترحيب لأنهم من أبناء القرية، ولكن رغم معرفة أهل القرية للطالب ومعرفة الهدف من تقديم المعلومات بقي هناك حرج من الإجابة على بعض الأسئلة الشخصية كون الباحث ابن قريتهم ويعرفهم فهم يخشون من البوح ببعض الأسرار الخاصة. - وبالتالي حين يكون هناك معلومات ناقصة تصبح الاستمارة غير دقيقة-

الاستمارات التي أعدها الطلاب كانت تحتاج إلى مزيد من الصناعة والحرفية وضبط المصطلحات والمفاهيم.

- أما بالنسبة لصعوبة الحصول على المراجع:

لقد شكا أكثر الطلاب من عدم وجود مراجع وخاصة في مكتبة الجامعة. وعدم قدرة البعض من تأمين المراجع لأسباب مادية.

فهل يمكن تنفيذ مخطط البحث دون مراجع توجه الباحث. وشكا آخرون من:

"عدم وجود برامج تواكب التطور والتقدم التكنولوجي وبخاصة في برامج الحاسوب الآلي التي تساعد الطلاب في توفير الوقت والجهد اليدوي في فرز الاستمارات".

من خلال تحليل الصعوبات التي يواجهها الطلاب تتأكد وجهة نظرنا بأن البحث العلمي في الجامعة لا يلاقي الدعم ولا التقدير لجهود الطلاب، ومن

خلال وجود هذه المصاعب يتأكد إن البيانات المجموعة غير دقيقة وغير كافية، وبالتالي فأن النتائج لن تكون دقيقة، لأن دقة النتائج تعتمد على دقة البيانات. الوقت لا يكفي لجمع البيانات، المراجع غير متوفرة، بعض المنظمات لا تسهل العمل، الاستمارات لا تحتوي على المطلوب لامتناع البعض عن التعاون مع الباحث، والباحث لا يستطيع التحكم بالمدة الضرورية لإكمال الدراسة، وهذه كلها عقبات تمنع مواصلة السعي باتجاه البحث عن الحقيقة. وكل هذه الصعوبات يمكن تخطيها إذا كان هناك عمل جماعي تعاوني وتنسيق كامل بين الجهات المسؤولة لنشر التوعية في المجتمع، للتعريف بأهمية البحث، وحث المواطنين على التعاون مع الباحثين، وتدريب الباحثين جيداً على كيفية إجراء البحوث، فلا يجوز في عصر العلم والتطور والتنوع المعرفي أن يبقى هناك بعض المشاكل البسيطة التي لا يلزمها سوى بعض التنظيم والتشجيع.